حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

جدلية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/10/09

حظيت العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص باهتمام كبير، تجلّى في عدد لا ينتهي من المؤتمرات والندوات والدراسات حول طبيعة هذه العلاقة وأهميتها وانعكاساتها، وتركز الجدل فيها بشكل رئيسي حول دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وهو جدل يرتبط بطبيعة وفلسفة وهوية النظام الاقتصادي في الدولة.

في النظام الرأسمالي، الذي يقوم على الملكية الخاصة وآلية السوق والمنافسة، يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في قيادة عملية التنمية وتحقيق أهداف المجتمع، من توظيف كامل للموارد وكفاءة في استغلالها وتوجيهها، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحسين مستوى المعيشة، واستقرار الأسعار وغيرها. لا يعني ذلك عدم وجود دور للقطاع العام في النشاط الاقتصادي أو عدم وجود ضوابط لعمل القطاع الخاص، بل إن هناك دورا هاما وفعالا للحكومة ولكنه محدود يتركّز في تنظيم العلاقة بين أطراف الإنتاج، وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية الملائمة لتعزيز الكفاءة، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية والتجارية المختلفة. أما في النظام الاشتراكي، فالقطاع العام يقوم بهذه الأدوار من خلال التخطيط المركزي واللجان المركزية، ويكون دور القطاع الخاص محدودا بشكل كبير. ومن الناحية العملية، فإن معظم، إن لم يكن جميع، الأنظمة الاقتصادية المطبقة حاليا في العالم هي أنظمة مختلطة، تتوزع فيها الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بدرجات متفاوتة.

في الدول التي يكون فيها النظام الاقتصادي (والسياسي) مستقرا، تكون العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص واضحة وممأسسة من خلال الدساتير والتشريعات والقوانين والأعراف. وعندما يتم تجاوز هذه العلاقة بين القطاعين لسبب من الأسباب، كما حدث عندما قامت الحكومة الأمريكية خلال أزمة الرهن العقاري مؤخرا بمساعدة بعض شركات القطاع الخاص، مثل شركة جنرال موتورز والمجموعة الأمريكية العالمية للتأمين (AIG) وغيرها، يكون ذلك استثناء يثير كثيرا من الانتقادات والتعليقات بالرغم من أن هناك ما يبرره على مستوى المصلحة الوطنية العليا. أما في

الاقتصادات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية، كما في الدول النامية أو الدول التي تنتقل من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، مثل دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فتكون هذه العلاقة غير مستقرة وغير ممأسسة وتحتاج إلى فترة لتحقيق التوازن. وهناك الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع، ربما كان أبرزها تقرير البنك الدولي حول التنمية بعنوان "من الخطة إلى السوق" (1996).

في فلسطين، كان القطاع العام خلال سنوات الاحتلال غائبا، وكان القطاع الخاص ضعيفا ومشوها نتيجة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المتعنتة والغاشمة. ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بدأ القطاع العام بالتوسع تدريجيا حتى بلغ عدد العاملين فيه حوالي ربع قوة العمل، وتجاوز الإنفاق الحكومي نصف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وظهرت في البداية تشوهات كثيرة في علاقة القطاع العام مع القطاع الخاص تمثلت في احتكار القطاع العام لبعض السلع التي ينتجها عادة القطاع الخاص، والاستثمارات الكبيرة للسلطة الوطنية في عدد من شركات القطاع الخاص الفلسطيني، ومنح امتيازات لبعض المؤسسات بدون ضوابط وتشريعات مناسبة، ما أثار شبهات بالفساد واتهامات بعدم الكفاءة وتجاوزات لمفهوم نظام السوق الذي تبنته السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها. وقد جرت محاولات كثيرة وبرامج عديدة للإصلاح المالي والإداري ولبناء مؤسسات الدولة لتحديد دور القطاع العام في السلطة الوطنية الناشئة، ونجح جزء كبير من هذه المحاولات بشهادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها. أما القطاع الخاص، فقد تطور بشكل ملحوظ خلال الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية، ولكنه ظل ضعيفا وغير قادر على القيام بدوره كقائد لعملية التنمية نتيجة لتفاقم الإجراءات والمعيقات الإسرائيلية لحركة الأفراد والسلع، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وعدم وجود بيئة مواتية للاستثمار في فلسطين.

في الوقت الراهن، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل متراكمة عديدة، أبرزها مشكلتي البطالة والفقر وضعف الاستثمار والعجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة وتراجع النشاط الاقتصادي. ولا يبدو أن القطاع العام قادر على معالجة هذه المشاكل بدون دعم وتنسيق مع القطاع الخاص. كما أن قدرة القطاع الخاص على المساهمة في معالجة هذه المشاكل تبدو محدودة بسبب ضعف هذا القطاع وعدم توفير البيئة المناسبة له. وقد نجم عن ذلك استمرار هذه المشاكل وتفاقمها بشكل أصبحت فيه وكأنها مستعصية على الحل. في اعتقادي أن جزءا كبيرا من الحل يكمن في قيام شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص تقوم على تفاهم حول دور كل قطاع وحول طبيعة العلاقة بينهما، وتقوم على أسس واضحة ترتكز على التكاملية بدلا من المنافسة، وعلى المشاركة بدلا من الاستفراد، وعلى تبادل الرأي بدلا من الهيمنة. هناك مؤشرات على عدم وضوح هذه العلاقة أو عدم رضى الأطراف عنها، من بينها مقاطعة بعض القطاعات الرئيسية في القطاع الخاص للمقاولات الحكومية بسبب عدم استلام المتأخرات المستحقة لهم، وتذمر

الصناعيين من عدم قيام الحكومة بما يكفي لحماية المنتج المحلي، وشكوى القطاع الخاص من عدم استشارته عند إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تمس مصالحه، وربما كان آخرها قانون ضريبة الدخل، وغيرها. هناك حاجة إلى لقاءات وحوارات أكثر بين القطاع العام والقطاع الخاص، يتم من خلالها ماسسة العلاقة بين هذين القطاعين، بحيث تكون هناك قواعد واضحة للتعامل وتحديد دقيق للأدوار وأساليب مقبول للتعاون والتنسيق.

تستطيع شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص في فلسطين أن تسهم إيجابا في عملية التنمية، وأن تعزز القدرة على مواجهة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وأن تبني اقتصادا مقاوما قادرا على مواجهة التحديات التي تفرضها الهجمة الإسرائيلية الشرسة على الاقتصاد والمؤسسات الفلسطينية.